

# ما أشبه اليوم بالأمس

كتب مارون بردان:

وبعض المسؤولين الماليين والسياسيين، فضلا عن رغبة بعرض موجز قد ينفع الأجيال الحاضرة. علما بأنه كان يفترض أن أخطاء الأمام لا تتكرر مرة أخرى في عصر الكمبيوتر والانترنت والاتصالات والتكنولوجيا والأدوات المالية المعقدة.. وعالية المخاطر. ومع اختلاف المضمون وأسباب اندلاع الأزمة والشخصيات وأسعار النفط (اللاعب الرئيسي في اقتصاد الكويت)، يمكن رصد جملة مقارنات تظهر اليوم أشبه بالأمس:

التاريخ يعيد نفسه. هذا أقل ما قد يقال عن الأزمة المالية الحالية في الكويت. إذ يبدو المشهد العام اليوم مشابه كثيرا للأمام الذي عبر. فشتان بين عناصر مسرحية الأزمة اليوم وعناصر أزمتي 1979 و1982 (المناخ). «القبس» نفذت الغبار عن قصاصات صحف يومية وأسبوعية نشرت أثناء الأزمتين الماضيتين، بهدف تنشيط ذاكرة المواطنين من كبار السن

### شركات ترفض الإعلان عن «بلاويها».. ومال عام يتدخل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه

### قلة فرق بين تحركات الحكومة في أزمتي 1979 والمناخ.. وأزمة اليوم

#### 1 - طمأنة المسؤولين: ناموا بالعسل

ما برح الناس يذكرون ويقرأون تصريحات المسؤولين تطمئن على متانة الوضع المالي والاقتصادي في البلاد. فوزير المالية الحالي مصطفى الشمالي دعا المتداولين لضخ مخرجاتهم في سوق الكويت للأوراق المالية «لأن الوضع سليم ومشجع للاستثمار». وما زال وزير التجارة والصناعة أحمد باقر يشيد بقوة الشركات، ولا يقر بوجود مشكلة في البورصة ولا في أي قطاع اقتصادي آخر. وكذا فعل وزير المالية في عام 1979 عندما نفى وجود أي أزمة سيولة في السوق. في وقت كان يبحث بنك الكويت المركزي عن آلية لضخ السيولة في البنوك، حيث قال أحد رؤساء مجالس إدارتها في تصريح لصحيفة الوطن بتاريخ 27 أكتوبر 1979: «أزمة السيولة حادة والبنك المركزي يقف متفرجا». وكان وزير المالية حينها طمأن إلى أن «الاقتصاد الوطني قوي وسيظل إن شاء الله دائما قويا ثابتا بفضل تعاون الجميع».

#### 2 - اللجان بالمجان

كما هي حال اليوم بتشكيل لجان وفرض لجان أخرى، لدراسة تداعيات الأزمة العالمية على الكويت ومحاولة اجترار حلول لها. كذلك كان الوضع في أزمة المناخ عندما تم تأسيس لجان استشارية من أطراف مختلفة بهدف وضع سلة مقترحات تساعد الحكومة ومجلس الأمة على حل القضية. فعلى سبيل المثال شكلت الحكومة في فبراير 1982 لجنة ضمت كلا من وزراء المالية والنفط والتجارة ومحافظ البنك المركزي والأمين العام لمجلس الوزراء ومنسوبيين عن الفتوى والتشريع والسجل التجاري، كما ضمت ممثلين عن القطاع الخاص، وذلك لدراسة أسعار الفائدة المرتفعة آنذاك، حسب تصريح وزير التجارة في أغسطس من العام نفسه. كما تشكلت أيضا لجنة ثلاثية لبت شكاوى المتعاملين في سوق المال.

#### 3 - تأخر في اجترار الحلول

يشكو الكثير من رجال الأعمال والمستثمرين اليوم من تأخر وضع خريطة طريق لاقتناذ ما يمكن إنقاذه جراء تدهور أسعار الأصول بشكل مخيف. ويعتبر البعض أن الحلول توضع دائما بعد أن يطيح الغاس بالراس. وكذا حصل في أزمة المناخ عندما كانت دعوة الاستعجال بالحلول نفسها يقابلها تردد باستمرار. فعلى سبيل المثال، صرح وزير التجارة في 8 أغسطس عام 1982 بأن مشكلة المناخ تتطلب الاستعجال باتخاذ الإجراءات اللازمة لانهايتها. وبعد عامين تقريبا، وبالتحديد في 22 فبراير 1984، أشار وزير المالية آنذاك إلى سلة حلول يعد لها «الساد ديون المحالين». وبعدها في 11 مارس 1984، قال الوزير إن أزمة سوق المناخ في مراحلها النهائية.

#### 4 - رفع المذكرات.. والأوراق الأخرى

اشتهرت في الأزمة الحالية عبارة «رفع ورقة». فالجميع يرغب في تقديم استشارة واقتراحات للحل (مشكورا)، فكانت الأطراف المعنية ترفع مذكرات حول الموضوع، وتتبادل أوراقا نشرت الصحافة بعضها منها، والبعض الآخر بقي سرا. وكذا كانت الحال في عام 1979. فمثلا، رفعت البنوك الكويتية في 7 سبتمبر عام 1979 مذكرة لوزير المالية بشأن أزمة السيولة، «التي جعلت أسعار الفائدة على الدينار الكويتي في صعود مستمر».

#### 5 - الاستعانة بالخبرات الأجنبية

منذ إعلان بنك الخليج عن خسائر في المشتقات المالية، أفاد ممثل بنك الكويت المركزي بأن خبراء أجنبيين يساعدون المكلف في التحقيق عن هذه الخسائر. كما تردد أخيرا أن الكويت تبحث إنشاء لجنة دولية للمساعدة على إيجاد حلول للأزمة المحلية. وهذا التوجه تحقق في أزمة المناخ عندما دعت وزارة المالية خبراء مال واستثمار أجنبيين للمشاركة في ابداء النصيحة. حسب خبر نشرته صحيفة القبس في 14 مايو 1980. وكان على رأس الخبراء الأميركيين والكنديين نائب رئيس البنك الاحتياطي الفدرالي الذي اجتمع مع الفعاليات الاقتصادية الكويتية في حينها.

#### 6 - المال العام أيضا وأيضا

كما في كل أزمة في الكويت، يتدخل المال العام لاقتناذ

**القبس 1985/05/14**

**المشاركة في إبداء النصيحة**

**وزارة المالية تدعو خبراء مال واستثمار أجنبيين**

علمت «القبس» أنه تمت دعوة العديد من الخبراء الماليين والاستثماريين الأجانب من قبل وزارة المالية والاقتصاد، وهم من القطاعين الحكومي والخاص، ويحث عليهم إبداء النصيحة وتقديم المقترحات والملاحظات المتعلقة بالمشاكل التي تواجه المؤسسات المالية الكويتية.

**القبس 1979/09/26**

**أسعار الفائدة بين البنوك ستأثف ارتفاعها**

**توقع تدخل البنك المركزي بإيداعات جديدة خلال الأسبوع**

استفادت أسعار الفائدة بين البنوك للتمويل في الكويت من ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وهي لا تزال ترقى، والبنك المركزي قد يتدخل بتدخلات جديدة خلال الأسبوع لتخفيف حدة الارتفاع.

**القبس 1985/05/19**

**755 مليون دينار أنفقتها الحكومة على شراء أسهم**

**فقدت من قيمتها 455 مليون دينار حتى الآن**

قدت وزارة المالية والاقتصاد 755 مليون دينار على شراء أسهم في الشركات الكويتية، وقد فقدت من قيمتها حتى الآن 455 مليون دينار.

**القبس 1982/09/12**

**بعد اجتماعها بوزراء التجارة والصناعة**

**لجنة الأوراق المالية توقف صفقات المدد مؤقتا**

**وتشكل لجنة ثلاثية للبت في شكاوى المتعاملين**

أعلنت لجنة الأوراق المالية الكويتية أنها قررت إيقاف الصفقات بالمدد مؤقتا، وذلك بعد اجتماعها مع وزراء التجارة والصناعة.

**القبس 1979/11/7**

**الوطني: ليس هناك أزمة سيولة**

**اعلان وزير المالية عبد الرحمن ضرائب وسوف يطبق القانون على**

**سالم العتيقي أنه لن يأتي يوم الشركات غير الكويتية أو المبناهمة**

**يمكن الحصول فيه على**

**الوطني 1984/03/17**

**الوطني: على الخليفة لـ الوطن**

**المؤسسة ستصدر السندات بضمنان موجودات المحالين**

**الخصم يتم على أساس الفائدة والمخاطرة**

**القبس 1982/12/29**

**وزير التجارة للأفكار البنائية**

**حجم الشيكات الحقيقي 6 مليارات دينار**

**ولم يعلن أحد إفلاسه حتى الآن**

مراجعة حكومية مشددة على أي تعامل مستقبلي خارج البورصة.

**القبس 1982/09/22**

**الحمد: المؤسسات المالية المتأثرة ستلقى مساندة حكومية**

**ولانسخت كويتية عن انهيار بنك انترال اللبناني**

**الدولة لن تنقذ الفالرين الفريسيين الذين سيخجلون الفريسيين**

**الكثير من أسهم الشركات الخليجية أصبح مجرد أشياء ورقية**

**40% هي القيمة الأعلى المالية للشيكات الأجل**

**10% تراجمع بأسعار الأهمم الخليجية ضد ما**

**الوطني 1979/10/27**

**صالح المزروع لـ الوطن**

**أزمة السيولة حادة والبنك المركزي يقف متفرجا**

**يجب فصل السياسة النقدية عن الاستثمارية**

**وعدم**

**الوطني 1982/08/08**

**وزير التجارة**

**مشكلة المناخ تتطلب الاستعجال باتخاذ الإجراءات اللازمة لانهايتها**

**القبس 1982/03/15**

**الرزوق: هدفنا حماية «المعسرين» لا «المفلسين»**

**أسواق الكويت مفتوحة أمام المنتجات اللبنانية**

**نفي وزير التجارة والصناعة السيد جاسم الرزوق أي إغلاق لأسواق الكويت أمام المنتجات الزراعية اللبنانية، وتوقع انتهاء أزمة سوق المناخ خلال فترة لن تزيد عن خمسة أشهر.**

**الوطني 1982/10/27**

**رأس مال الصندوق 500 مليون دينار من احتياطي الدولة مهلة للمدينين لاستعادة الأموال من الخارج أو الحسب 5 سنوات**

**الوطني 1984/03/17**

**الوطني: على الخليفة لـ الوطن**

### المالية أن البعض امتنع عن سداد ديونه انتظارا لتدخل الحكومة ومجلس الأمة، تماما كما هو حاصل في بعض الحالات اليوم.

#### 8 - حماية صغار المستثمرين

«في كل عرس لهم قرص».. إنهم صغار المستثمرين اصطلح على تسميتهم خلال الأعوام الماضية والحاضرة. ويدعو نواب مجلس الأمة اليوم لحماية هؤلاء أولا وتعويض خسائر تكبدها جراء هبوط سوق الأوراق المالية. وهذه الحال كانت في أزمة المناخ أيضا. وقد تحدث وزير المالية في 15 نوفمبر 1982 عن سندات تصرف لصغار المستثمرين من صندوق حكومي بالإمكان خصمها من البنوك دون فائدة. أما في 22 فبراير 1984، فحدث وزير المالية ووزير النفط 3 خطوات لسداد ديون المحالين.

#### 9 - المطالبة بتطوير التشريعات

تعلو اليوم الأصوات المنادية بإنشاء هيئة سوق المال وتطوير قوانين البورصة وتشديد الرقابة وإدارة المخاطر وتعزيز حوكمة الشركات. وهذه الأصوات هي نفسها التي كانت تنادي خلال أزمة المناخ بتشريعات تشدد الرقابة على سوق المال والشركات والبنوك.

### صغار المستثمرين الأسرع في الصراخ.. وتشكيل محافظ وصناديق للإنقاذ

فاعلة اليوم. ففي 17 مارس 1984، أعلن وزير المالية ووزير النفط أن مؤسسة التسويات ستصدر السندات بضمنان موجودات المحالين فقط.

#### 7 - عدم الاعتراف بالأضرار أو الخسائر

تكابر بعض الشركات الكويتية ولا تعترف بالخسائر أو الأضرار التي لحقت بها من جراء الأزمة المالية الحالية. ففي وقت اعتبر فيه البعض أن الشركات تعاني ضائقة سيولة فقط، يشير البعض الآخر إلى تحول هذه الضائقة إلى أزمة ملاءة لدى شركات. وكذا كانت الحالة في أزمة المناخ عندما أعلن وزير التجارة والصناعة في 21 ديسمبر 1982 أن «أحدا لم يعلن إفلاسه حتى الآن». وبعده 5 أشهر، قال الوزير نفسه أن هدف الحكومة حماية «المعسرين لا المفلسين». وفي عام 1980، صرح وزير

### مسؤولون يطمنون النفوس بأقوال ودية.. وتشكيل لجان على مد عينك والنظر

المعسرين أو المتعثرين أو ما شابه. فبعد أزمة المناخ، وبالتحديد في 19 مايو 1980، أعلن وزير المالية أن «الحكومة أنفقت 750 مليون دينار على شراء أسهم فقدت من قيمتها 450 مليون دينار». وكما تسعى الدولة اليوم إلى إنشاء محافظة للدخول إلى السوق، أنشأت في عام 1982 صندوقا لحل أزمة سوق الأوراق المالية وضمان حقوق الدائنين المتعلقة بأسهم الشركات التي تمت بالأجل. وكان رأس مال الصندوق 500 مليون دينار تأتي من احتياطي الدولة. وفي 22 سبتمبر 1982، أعلن وزير المالية والتخطيط أن المؤسسات المالية المتأثرة ستلقى مساندة حكومية ولا نسخة كويتية عن انهيار بنك انترال اللبناني. بدوره، قال محافظ بنك الكويت المركزي في حينها أنه تم وضع الودائع الحكومية تحت تصرف «المركزي» لاستخدامها في دعم البنوك. وطالبت الحكومة في حينها أيضا بضمائمات كما هي